جامعة القاهرة
كلية الحقــوق

دور الفسخ ألاتفاقي في إنهاء العقــود

رسالة مقدمـــــة من

الباحث : عمـر علي سعيد محمد مليح الشامسي

للحصول علي درجة الدكتوراه في القانون

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / نزيه محمد الصادق المهـــدي رئيساً
أستاذ القانون المدني
و وكيل كلية الحقوق السابق بجامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / عبد الرشيد مأمون شـديد مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون المدني
و وكيل كلية الحقوق السابق بجامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / طلـبه وهـبة خطـــاب عضواً
أستاذ القانون المدني
و وكيل كلية الحقوق السابق بجامعة عين شمس

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

{{نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم}}

صدق الله العظيم

سورة يوسف (٧٦)

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى روح المغفور له بإذن الله تعـالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان المعلـم الأول لـشعب دولـة الإمارات العربية المتحدة امتنانا وعرفاناً بفـضله ورعايتـه وتشجيعه لأبناء الدولة للتمسك بأهداب العلم ومناهل المعرفة، وأسأل الله أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته.

كما يشرفني ويتوج رأسي أن أهدي هذا العمـل إلـى والِـدَيَّ عرفاناً بفضلهما علـيَّ وبـراً بهمـا ، واعترافـاً بأياديهما البيضاء في صنع مستقبلي، لعلي أكون بذلك مـن الشاكـرين.

كما أهدي هذا العمل المتواضع لكـل قـارئ يتفـضل بقراءته والاطلاع عليه .

شكر وعرفان

الحمد لله ، الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد ﷺ ... أما بعد ..

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بأسمى معاني العرفان والتقدير والشكر لأستاذي الكريم الفقيه العَلَم الأستاذ الدكتور عبد الرشيد مأمون شديد ، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية السابق، والذي كان لسيادته أبلغ الأثر في إتمام هذا البحث وإبرازه على هذه الصورة – التي أتمنى أن تلقى استحسان القارئ الكريم ببلوغها الفائدة المرجوة – حيث لم ينقطع مدد أستاذي الجليل ودعمه لي ورحابة صدره ، إذ لم يضن عليَّ بعلم أو توجيه منذ أن كان هذا البحث محض فكرة نبتت بذرتها على يديه إلى أن طويت مسودته، بل إلى أن صار مؤلفاً بين دفتي هذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأجزل عطاءه، وأدعو الله عز وجل أن يطيل في عمره فقيهاً وعلماً من أعلام القانون ومربياً فاضلاً للأجيال.

أما أستاذي الدكتور/ نزيه محمد الصادق المهدي ، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية السابق ، وهو غني عن التعريف إذ هو علم من أعلام الفكر القانوني في العالم العربي، له باع طويل وفقه أصيل، فله مني أسمى آيات العرفان بالجميل ، لقبول سيادته مناقشة وتحكيم رسالتي، وقد مثَّلَ ذلك لي شرفاً يتوجني، وأنا على يقين من أن مناقشة سيادته ووصاياه ستثري هذا العمل وتضيف إلى موضوعه، ما غفل عنه الباحث وما لم يدركه، وما يضئ الطريق أمامه في حياته المستقبلية، فله مني كل الشكر والتقدير، وأدعو الله أن يمد في عمره ويسبغ عليه الصحة والعافية، وأن يحفظه للإنسانية معلماً ومربياً.

وقد زادني الشرف أن تفضل أستاذي الدكتور/ طلبه وهبه خطاب ، أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس السابق بالموافقة على تكريمي بقبول سيادته المشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم حجم انشغاله ، وإني على يقين من أن مناقشته ستمكنني من الاستفادة بخبرته العملية والعلمية ، وأنها ستضفي على هذا

البحث قيمة راقية، خاصة وأن مشاركة سيادته قد كلفته وقتاً غير قليل في قراءة البحث واستقصاء جوانب النقص والقصور فيه... وإنني لأستحضر كلمة الفاروق عمر بن الخطاب : " رَحِم الله امرءًا أهدى إلي عيوبي ".

ومن باب العرفان بالجميل أتقدم بعظيم شكري وتقديري إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة ممثلة في الأستاذ الدكتور أحمد عوض بلال أستاذ القانون الجنائي وعميد الكلية على ما تفضلوا به عليَّ من دعم وعون وتوجيه كان له أكبر الأثر في إبراز هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

كما أسجل مزيد شكري وتقديري إلى كل من أسدى إليَ معروفاً وأمدني بالعون، فلهم مني جميعاً غاية الشكر وكل العرفان، لعلي أكون بذلك من الشاكرين.

(والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل)

الباحث
عمر الشامسي

بسم الله الرحمن الرحيم

١ – تقديم واستهلال:

يقول الله سبحانه وتعالى في مُحكم آياته ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونْ ﴾ صدق الله العظيم(١)

ويقول الله سبحانه وتعالى " ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُواْ بِالعُقُودِ ﴾ صدق الله العظيم (٢)

الحمد لله رب العالمين ، نستغفره ونستعينه ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد ﷺ أشرف خلق الله وخاتم انبيائه وصفوة خلقه وعلى آله وصحبه وسلم.

يدور موضوع هذا البحث حول دور الفسخ الاتفاقي في إنهاء العقود ، اي التعرض لبيان مفهوم الفسخ سواء كان اتفاقيا أو قضائيا أو قانونيا ؛ وبيان شروط الفسخ سواء أكانت هذه الشروط شروطاً عامة تشمل كافة أنواع الفسخ ، أم شروطاً خاصة تقتصر على الفسخ الاتفاقي فحسب ، كما يتناول هذا الموضوع بحث الآثار القانونية المترتبة على إعمال الفسخ

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

(٢) سورة المائدة ، الآية ١.

الاتفاقي وبيان التطبيقات القضائية له في إطار التشريع والفقه المصري والتشريع والفقه الإماراتي .

٢- الدافع إلى اختيار الموضوع.

لا مراء أن موضوع هذا البحث، وهو دور الفسخ الاتفاقي في إنهاء العقود، يعتبر من الموضوعات الجديرة بالبحث والتنقيب؛ إذ إن هذا الموضوع لا يعتبر من الموضوعات النظرية البحتة، بل يعتبر من قبيل الموضوعات التي تثير - في مجال الحياة العملية - كثيراً من الجدل والمناقشات؛ حيث إن فسخ العقد لا يقل أهمية عن كيفية إبرامه بين الأطراف، بل قد تزيد أهميته، فقد لا يصادف فسخ العقد هوى الطرف الآخر في العقد فيلجأ إلى وسائل متعددة قد تحول دون قيام نظيره باستعمال حقه في الفسخ، وهو ما يجعل تطبيق الفسخ وتحقيقه تطبيقاً عسيراً، ومن هنا كان موضوع هذا البحث بمثابة البداية التي أريد أن انطلق من خلالها في محاولة للإتيان بجديد في هذا الموضوع راجياً من الله عز وجل أن يوفقني في ذلك الهدف بفضله سبحانه وتعالى.

٣- المنهج العلمي للبحث.

لقد انتهجت في بحثي لهذا الموضوع منهجاً علمياً هو المنهج التحليلي الاستنتاجي الاستقرائي، وذلك بعرض النصوص والآراء المختلفة المتباينة للمسائل القانونية، وموقف الفقه، والقضاء، مع عقد مقارنة بما يسير عليه العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، والعمل على تعريف المصطلحات الصعبة حتى يسهل فهم معناها، ثم القيام بعمل مناقشة موضوعية محايدة

الفهـــرس

البند		الصفحة
١	تقديم و استهلال	١
٢	الدافع إلى اختيار الموضوع	٢
٣	المنهج العلمي للبحث	٢
٤	خطة البحث	٣
	الفصل التمهيدي	
	التطور التاريخي للفسخ بصفة عامة	٦
٥	تمهيد	٦
	المبحث الأول	
	التطور التاريخي للفسخ في العصور القديمة	٦
٦	الفسخ في القانون الروماني والقانون الكنسي	٧
	المبحث الثاني	
	الفسخ في القانون الفرنسي والقانون المصري والقانون الإماراتي	١٠
٧	تمهيد وتقسيم	١٠
	المطلب الأول	
	الفسخ في القانون الفرنسي	١٠
٨	تمهيد	١٠
		١٢
٩	موقف الفقه الفرنسي	١٣

	المطلب الثاني	١٥
	الفسخ في القانون المصري	
١٠	الفسخ في التشريع المصري	١٥
١١	الفسخ في قضاء النقض المصري	١٦
	المطلب الثالث	
	الفسخ في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة	١٧
١٢	تمهيد	١٧
١٣	الفسخ في قضاء التمييز الإماراتي	١٧
١٤	موقف الفقه	١٩
	المبحث الثالث	
	الفسخ في الشريعة الإسلامية	٢١
١٥	تمهـــيد	٢١
١٦	الفسخ في اللغـــة	٢١
١٧	الفسخ اصطلاحاً	٢١
١٨	الفسخ في الفقه الإسلامي	٢٢
١٩	التمييز بين الفسخ وما يشتبه به من مصطلحات أخرى	٢٢
٢٠	الفسخ في الشريعة الإسلامية	٢٥
٢١	رأينـــا الخاص	٢٦
	الباب الأول	
	المقصود بالفسخ وتمييزه عن غيره من صور انحلال العقود الاتفاقية	٢٩
٢٢	تمهيد وتقسيم	٢٩
	الفصل الأول	
	المقصود بالفسخ وبيان ماهيته وطبيعته وشروطه القانونية	٣١

٢٣ تمهيد وتقسيم ٣١

المبحث الأول

المقصود بالفسخ وتمييزه عن صور الانحلال الأخرى وشروطه القانونية ٣٢

٢٤ تقسيم ٣٢

المطلب الأول

المقصود بالفسخ وبيان شروطه القانونية ٣٢

٢٥ تمهيد ٣٢

٢٦ رأي الفقه ٣٣

٢٧ صور انحلال العقـد ٣٤

٢٨ الصورة الأولي: التقايل ٣٤

٢٩ الصورة الثانية: الإلغاء ٣٦

٣٠ الصورة الثالثة: الفسخ. ٤١

٣١ التعريف الفقهي للفسخ ٤١

٣٢ الشروط القانونية للفسخ ٤٤

٣٣ شروط قيام الحق في الفسخ. ٤٤

٣٤ أولا: أن يكون العقد من العقود الملزمة للجانبين ٤٥

٣٥ ثانياً: عدم إخلال الطرف المدين بتنفيذ التزامـه الناشـئ عن العقد ٤٩

٣٦ ثالثاً: عدم تقصير طالب الفسخ في تنفيذ التزامه. ٥٢

المطلب الثاني

تمييز الفسخ الاتفاقي عن صور انحلال العقود الأخرى ٥٤

٣٧	تمهيد	٥٤
٣٨	أولاً: انفساخ العقد وتحمل التبعة: (الفسخ القانوني)	٥٤
٣٩	ثانياً: الفرق بين التفاسخ والفسخ:	٥٩
٤٠	ثالثاً: الفروق الجوهرية بين التفاسخ وتعديل العقد:	٥٩
٤١	الأثر الرجعي للتفاسخ	٦٠
	المبحث الثاني	٦١
	أنواع الفسخ وأساسه القانوني	
	وصوره المختلفة	
٤٢	تمهيد وتقسيم	٦١
	المطلب الأول	
	أنواع الفسخ وأساسه القانوني	٦٢
٤٣	تمهيد	٦٢
٤٤	أنواع الفسخ	٦٣
٤٥	١- الفسخ بحكم الاتفاق	٦٣
٤٦	٢- الفسخ بحكم القضاء	٦٨
٤٧	٣- الانفساخ بحكم القانون	٧١
	المطلب الثاني	
	الفسخ الاتفاقي وصوره	٧٢
٤٨	الفسخ الاتفاقي في التشريع	٧٢
٤٩	الفسخ الاتفاقي فيما يراه الفقه	٧٤
٥٠	الصورة الأولي: وهي حالة الاتفاق على أنه إذا لم ينفذ المدين التزامه يعتبر العقد مفسوخاً	٧٥
٥١	الصورة الثانية: أن يتفق المتعاقدان على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه	٧٧

٥٢ الصورة الثالثة: أن يتفق المتعاقدان على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى صدور حكم ٧٨

٥٣ الصورة الرابعة أن يتفق المتعاقدان على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي أو إلى إعذار ٨٤

٥٤ الفسخ الاتفاقي في قضاء النقض المصري ٨٥

المبحث الثالث

طبيعة الفسخ وشروطه الخاصة ونطاقه ٩٣

٥٥ تقديم ٩٣

المطلب الأول

تحديد طبيعة الفسخ القانونية وشروط التمسك به ٩٣

٥٦ تمهيد وتقسيم ٩٣

الفرع الأول

طبيعة الفسخ القانونية ٩٤

٥٧ تمهيد ٩٤

٥٨ موقف محكمة النقض المصرية ٩٥

٥٩ موقف الفقه ٩٦

٦٠ الطبيعة القانونية للفسخ ٩٨

الفرع الثاني

شروط التمسك بالفسخ امام القضاء ١٠٦

٦١ شروط التمسك بفسخ العقد ٩٩

المطلب الثاني

شروط الفسخ الخاصة ونطاقه وأساسه ١٠٩

٦٢	تمهـيد وتقسـيم	١٠٩
	الفرع الأول	
	شروط الفسخ الخاصة ونطاقه في نطاق عقد البيع وعقد الإيجار	١١١
٦٣	في نطاق عقد البيع	١١١
٦٤	الضمانات التي يوفرها الفسخ الاتفاقي في عقد البيع	١١٢
٦٥	في نطاق عقد الايجار	١١٤
٦٦	أولاً- شروط فسخ عقد الإيجار	١١٦
٦٧	ثانياً- انفساخ عقد الإيجار	١٢١
٦٨	دور القاضي إزاء تطبيق الشرط الفاسخ الصريح	١٣١
٦٩	مدى إمكانية النزول عن التمسك بالشرط الفاسخ الصريح	١٣٤
٧٠	مدى إعمال الشرط الفاسخ الصريح في عقود إيجار الأماكن	١٣٦
٧١	الانفساخ بحكم القانون في إيجار الأماكن	١٤٠
٧٢	١- الاستحالة المطلقة	١٤٣
٧٣	٢- الاستحالة النسبية	١٤٦
٧٤	ثالثا -: تفاسخ (إقالة) عقد الإيجار	١٤٨
	الفرع الثالث	
	الأساس القانوني للفسخ	١٤٨
٧٥	تمهيد	١٤٨
٧٦	نظرية الشرط الفاسخ	١٤٩
٧٧	نظرية السبب	١٥٠
٧٨	نظرية التقابل أو التوازن	١٥١
	المبحث الرابع	١٥٣
	الفسخ في نطاق القانون الإماراتي وتطبيقاته	

المختلفة
وتطبيقاته المختلفة
٧٩ تمهيد ١٥٣
٨٠ أولاً : الفسخ القضائي ١٥٤
٨١ ثانياً : الفسخ الاتفاقي ١٦٠
٨٢ ثالثاً : الفسخ القانوني (الانفساخ) ١٦٣
٨٣ تطبيقات الفسخ في عقد الإيجار في ضوء قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية ١٦٥
٨٤ التفاسخ أو التقايل ١٦٨

الفصل الثاني
تمييز الفسخ الاتفاقي عن صور انحلال العقود الاتفاقية ١٧١
٨٧ تقسيم ١٧١

المبحث الأول
تمييز الفسخ الاتفاقي عن الفسخ القضائي ١٧٢
٨٨ ماهية الفسخ الاتفاقي والفسخ القضائي ١٧٢

المبحث الثاني
تمييز الفسخ الاتفاقي عن انفساخ العقد في العقود المدنية ١٧٩
٨٧ تمهيد ١٧٩
٨٨ التمييز بين انفساخ العقد ووقف العقد ١٨١

المبحث الثالث
تمييز الفسخ الاتفاقي عن انحلال العقد بالإرادة المنفردة ١٨٣
٨٩ تمهيد ١٨٣

٩٠	الفسخ بإرادة الدائن	١٨٥
٩١	المقصود باتفاقات المجاملة	١٨٩

المبحث الرابع

تمييز الفسخ الاتفاقي عن غيره من العقود الأخرى الملزمة للجانبين ١٩٠

٩٢	تمهيد	١٩٠
٩٣	أولاً: العقد الملزم للجانبين على سبيل التبرع	١٩٠
٩٤	ثانياً: العقد الاحتمالي الملزم للجانبين	١٩٢
٩٥	ثالثاً: العقد الكاشف الملزم للجانبين	١٩٥
٩٦	رابعاً: العقد الملزم للجانبين المستمر	١٩٩
٩٧	خامساً: العقد الملزم للجانبين المركب	٢٠٥
٩٨	سادساً: مجموعة العقود	٢٠٦
٩٩	سابعاً: العقد الملزم للجانبين النموذجي	٢٠٧
١٠٠	ثامناً: العقد الملزم للجانبين في المرحلة السابقة للتعاقد	٢٠٨
١٠١	تاسعاً: العقد الملزم للجانبين عند تحقق الشرط	٢١١
١٠٢	عاشراً: العقد الملزم للجانبين الخاضع لنظام الشهر العقاري	٢١١
١٠٣	حادي عشر: العقد القضائي (عقد الصلح) والحكم الاتفاقي	٢١٢
١٠٤	ثاني عشر: عقد التحكيم	٢١٣

الفصل الثالث

العلاقة بين الفسخ الاتفاقي والفسخ القانوني والفسخ القضائي وسلطة القاضي الموضوعي إزاء الفسخ الصريح ونطاقه في مجال العقود الدولية ٢١٦

المبحث الأول

العلاقة بين الفسخ الاتفاقي والفسخ القانوني والانفساخ وأحكامه وتبعية العقد وتبعية الشيء كأثر لهذه العلاقة ٢١٧

١٠٥ تقديم وتقسيم ٢١٧

المطلب الأول

آثار الفسخ وأحكامه وما يسقطه ٢١٨

الفرع الأول

آثار الفســخ ٢١٨

١٠٦ مفهوم آثار الفسخ ٢١٩
١٠٧ أولاً: أثر الفسخ فيما بين العاقدين ٢١٩
١٠٨ ثانياً: أثر الفسخ في مواجهة الغير ٢٢٢
١٠٩ أولاً: انحلال العقد ٢٢٩
١١٠ تقدير الأثر الرجعي ٢٣٢
١١١ الأثر الرجعي في العقود المستمرة ٢٣٢
١١٢ ثانياً: الالتزام بالــرد ٢٣٣
١١٣ ثالثاً: الالتزام بدفع تعويض ٢٣٧
١١٤ موقف القضاء المصري ٢٣٩

الفرع الثاني

أحكام الفسخ وما يسقطه ٢٤٢

١١٥ أولاً: أحكام الفسخ ٢٤٢
١١٦ ثانياً: مسقطات الفسخ ٢٤٦

المطلب الثاني

الآثار المترتبة على الفسخ من خلال تبعية العقد وتبعية الشيء المعقود عليه ٢٤٧

١١٧ تمهيد ٢٤٧

المبحث الثاني

مدى سلطة القاضي الموضوعي في نطاق

الفسخ ألاتفاقي والقانوني ٢٥٠

الفرع الأول

تقدير جسامة عدم التنفيذ ٢٥١

١١٨ **الزاوية الأولى:** مضمون تقدير جسامة عدم التنفيذ في ضوء التشريع المصري ٢٥١

١١٩ **الزاوية الثانية:** معيار تقدير جسامة عدم التنفيذ ٢٥٥

الفرع الثاني

السلطة التقديرية في منح مهلة للمدين ٢٦٠

١٢٠ المبدأ العام ٢٦٠

الفرع الثالث

السلطة التقديرية للقاضي إزاء طلب الفسخ الصريح

٢٦٥

١٢١ آراء الفقهاء ٢٦٨

١٢٢ الآثار المترتبة على تحقق الشرط الواقف أو تخلفه ٢٦٩

١٢٣ أولاً : أن يكون الشرط أمراً مستقبلاً ٢٧٣

١٢٤ ١- مقتضى فكرة استقبال الواقعة الشرطية ٢٧٣

١٢٥ ٢- دلالة معيار الاستقبال ٢٧٤

المبحث الثالث

الفسخ في العقود الدولية

من خلال اتفاقية فيينا والأمم المتحدة ٢٧٦

١٢٦	أولاً: تعريف عقد البيع الدولي	٢٧٦
١٢٧	تقديـــــم	٢٧٦
١٢٨	ثانياً: أركان عقد البيع الدولي	٢٨١
١٢٩	أحوال بطلان العقد	٢٨٢
١٣٠	ثالثاً: خصائص عقد البيع الدولي	٢٨٣
١٣١	النظرية الأولي: نظرية إعلان القبول	٢٨٧
١٣٢	النظرية الثانية: نظرية العلم بالقبول	٢٨٨
١٣٣	النظرية الثالثة: نظرية تصدير القبول	٢٨٨
١٣٤	النظرية الرابعة: نظرية استلام القبول	٢٨٨
١٣٥	النظرية الخامسة: نظرية العلم المفترض	٢٨٨
١٣٦	رابعاً: ماهية الفسخ في البيوع الدولية وأحكامه وآثاره	٢٨٩
١٣٧	تقديـــــم	٢٨٩
١٣٨	خامساً: ماهية الفسخ في العقود الدولية وأحكامه وآثـــاره القانونية	٢٩٤
١٣٩	تقسيـــم	٢٩٤
١٤٠	أولاً: ماهية الفسخ	٢٩٤
١٤١	ثانياً: أحكام الفسخ وحالاته	٢٩٦
١٤٢	(١) أحكام الفسخ	٢٩٦
١٤٣	أولاً: التزامات البائع	٢٩٦
١٤٤	١- الالتزام بتسليم البضائع	٢٩٧
١٤٥	٢- الالتزام بتسليم المستندات	٢٩٩
١٤٦	٣- الالتزام بمطابقة البضائع	٣٠٠
١٤٧	ثانياً: التزامات المشتري	٣٠٤
١٤٨	١- الالتزام بدفع الثمن	٣٠٤
١٤٩	٢- الالتزام بتسلم البضاعة المبيعة	٣٠٥

١٥٠	(٢) حالات الفسخ	٣٠٦
١٥١	الحالة الأولي: الفسخ لارتكاب مخالفة جوهرية	٣٠٦
١٥٢	الحالة الثانية: الفسخ المبتسر والفسخ الجزئي للعقد	٣٠٩
١٥٣	الخلاصة	٣١٣
١٥٤	ثالثاً: آثار الفسخ	٣١٣
١٥٥	الأثر الأول: زوال العقد وإبراء الطرفين مما يرتبه عليهما من التزامات	٣١٤
١٥٦	الأثر الثاني: حق الاسترداد	٣١٤
١٥٧	التنفيذ العيني	٣١٦

الباب الثاني

شروط الفسخ الاتفاقي وآثاره وأحكامه ٣١٩

١٥٨	تمهيد	٣١٩

الفصل الأول

شروط الفسخ الاتفاقي

وتمييزه عما قد يختلط به ٣٢١

١٥٩	تمهيد وتقسيم	٣٢١

المبحث الأول

شروط الفسخ الاتفاقي وأنواعه وموانعه ٣٢٢

١٦٠	تمهيد وتقسيم	٣٢٢

المطلب الأول

شروط الفسخ الاتفاقي ٣٢٢

١٦١	١- أن يرد عدم التنفيذ على التزام داخل في نطاق العقد	٣٢٣
١٦٢	٢- التزام مستحق الأداء	٣٢٩
١٦٣	القاعدة العامة	٣٢٩

١٦٤	استثناء على المبدأ	٣٣٠
١٦٥	١- الرفض الصريح للتنفيذ مستقبلاً	٣٣٠
١٦٦	٢- إذا صار تنفيذ الالتزام مستحيلاً فهذا يعد رفضاً ضمنياً	٣٣٠
١٦٧	٣- ألا يكون الالتزام قد انقضي لاستحالة تنفيذه بسبب أجنبي	٣٣٠
	المطلب الثاني	
	أنواع الفسخ الاتفاقي وموانعه	٣٠٣
١٦٨	تقديم	٣٣٢
١٦٩	الشرط الأول: أن يكون الالتزامين متقابلين وناشئين عن عقد واحد	٣٤٢
١٧٠	الشرط الثاني: أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه حالاً	٣٤٤
١٧١	الشرط الثالث: ألا يكون المتمسك بالدفع ملزماً بالوفاء أولاً وأن يكون التزاماً جدياً	٣٤٥
١٧٢	الشرط الرابع: وجوب توافر حسن النية	٣٤٦
١٧٣	كيفية التمسك بالدفع بعدم التنفيذ	٣٤٨
١٧٤	الآثار التي تترتب على الدفع بعدم التنفيذ	٣٤٩
	المبحث الثاني	
	التمييز بين الفسخ الاتفاقي	
	وما قد يختلط به	٣٥٤
١٧٥	تمهيد	٣٥٤
١٧٦	١- المقصود بالبطلان وبيان ماهيته وأنواعه والآثار المترتبة عليه	٣٥٨

١٧٧ أولاً: أثر البطلان على المتعاقدين ٣٦٠
١٧٨ ثانياً: أثر البطلان بالنسبة للدائنين ٣٦٠
١٧٩ ثالثاً: أثر البطلان بالنسبة للغير ٣٦١
١٨٠ ٢ – تمييز البطلان عن الفسخ الاتفاقي ٣٦٢
١٨١ ٣– تمييز البطلان عن عدم نفاذ التصرفات ٣٦٢

الفصل الثاني

آثار الفسخ الاتفاقي وأحكامه وتطبيقاته القضائية ٣٦٩

المبحث الأول

آثار الفسخ ألاتفاقي ٣٧٠

١٨٢ تقديم وتقسيم ٣٧٠

المطلب الأول

آثار الفسخ بصفة خاصة ٣٧٠

١٨٣ أولاً: أثر الفسخ فيما بين العاقدين ٣٧١
١٨٤ ثانياً: أثر الفسخ في مواجهة الغير ٣٧٣
١٨٥ أولاً – انحلال العقد ٣٨٠
١٨٦ تقدير الأثر الرجعي ٣٨٣
١٨٧ رأينا الخاص ٣٨٦

المطلب الثاني

حكم الالتزام بالرد ٣٨٨

١٨٨ تمهيـــد ٣٨٨

المطلب الثالث

حكم الالتزام بالتعويض وتحديد ماهيته وآثاره ٣٩٥
١٨٩ موقف القضاء المصري من القضاء بالتعويض ٣٩٧

١٩٠ موقف الفقه والقضاء الفرنسي من الآثار المترتبة علـــى الإخلال التعاقدي ٣٩٩

المبحث الثاني

أحكام الفسخ الاتفاقي ٤٠١

المطلب الأول

الفسخ خيار متروك للدائن ٤٠١

١٩١ أولاً: التنفيذ العيني مازال ممكناً ٤٠٢

١٩٢ ثانياً: التنفيذ العيني أصبح مستحيلاً بدون سبب أجنبي ٤٠٨

المطلب الثاني

الفسخ ألاتفاقي غير متروك

للسلطة التقديرية للقاضي ٤١٠

المبحث الثالث

التطبيقات القضائية للفسخ ٤١٤

المطلب الأول

التطبيقات القضائية للفسخ وفقاً لقضاء النقض المصري ٤١٤

١٩٣ أولاً: التطبيق القضائي لماهية ومضمون وحكـــم الفـــسخ وشروط العمل به ٤١٥

١٩٤ ثانيا: التطبيق القضائي لمدى سلطة قاضي الموضوع في شأنه ومدى رقابة القضاء عليه ٤١٩

١٩٥ ثالثاً: التطبيق القضائي في شأن كيفية ومدى التنازل عن الفسخ صراحة أو ضمناً ٤٢٢

١٩٦ رابعاً: التطبيق القضائي في شأن آثار الفسخ الاتفاقي ٤٢٣

١٩٧ خامساً: التطبيق القضائي في شأن دعوى الفسخ وتقادمها وما يترتب على هذا التقادم ٤٢٥

١٩٨ سادساً: التطبيق القضائي للفسخ بالنسبة لعقد البيع ٤٢٦
١٩٩ سابعاً: التطبيق القضائي للفسخ بالنسبة لعقد الإيجار ٤٢٩

المطلب الثاني

التطبيقات القضائية للفســـــخ

وفقاً لقضاء المحاكم الإماراتية ٤٣٢

٢٠٠ أولاً: الفسخ بشأن عقد العمل ٤٣٢
٢٠١ ثانياً: الفسخ في مجال عقد البيع ٤٣٦
٢٠٢ ثالثاً: الفسخ في نطاق عقد المقاولة ٤٣٧
خاتـمـــــة ٤٣٨
قائمة المراجع ١٤٤
الفهـــرس ٤٥٩

.. تم بحمد الله وتوفيقه ..

{ ملخص الرسالة }

موضوع هذه الرسالة هو " دور الفسخ ألاتفاقي في إنهاء العقود " وقد تناولنا هذا في فصل تمهيدي ، خصص لبيان الفسخ وتطوره التاريخي في العصور القديمة ، كما قسمنا البحث إلي بابين الأول تعرضنا فيه لطبيعة الفسخ وتمييزه عن غيره من صور الانحلال الأخرى وقسم إلي ثلاثة فصول : الأول تناولنا فيه المقصود بالفسخ وتحديد ماهيته وطبيعته والفصل الثاني تناولنا فيه تمييز الفسخ عن غيره من صور انحلال العقود الاتفاقية ، والفصل الثالث تناولنا فيه العلاقة بين الفسخ ألاتفاقي والقانوني والقضائي والتطبيقات القضائية له .

أما الباب الثاني فقد تناولنا فيه آثار الفسخ وشروطه وأحكامه وقسم إلي فصلين الأول تحدثنا فيه عن شروط الفسخ والثاني تناولنا فيه آثار الفسخ وأحكامه، ثم انهينا هذا البحث بخاتمة تناولنا فيها ما توصلنا إليه في هذا البحث من نتائج .